

## مسألة العطف على اسم (إن ، ولكن) بالرفع

بين ابن مالك (٦٧٢هـ) وأبي حيان (٧٤٥هـ) وناظر الجيش (٧٧٨هـ)

### دراسة تحليلية مقارنة

#### إعداد

أ/ هشام عبد السلام محمد

نص ابن مالك :

" لا يجوز رفع المعطوف على اسم ( إن - لكن ) بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقا ، خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفرّاء ، فإن تُوهم ما رأيناه قُدِّر تأخيرُ المعطوف ، أو حذف خبر قبله ، و(إنّ) في ذلك ك ( أن )<sup>١</sup> عرض المسألة :

يرى ابن مالك جواز رفع المعطوف على اسم (إنّ - لكن) <sup>٢</sup> بعد الخبر بإجماع فيجوز رفع الاسم الذي سحب العاطف بعد اسم إن وخبرها بإجماع من النحاة نحو إن زيدا لقائم وعمرو ، ورفع على العطف على محل اسم إن عند قوم ، وعلى الابتداء والخبر محذوف عند قوم ، ويقال إن هذا هو الصحيح وأنه المفهوم من كلام سيبويه <sup>٣</sup> ( لا قبله مطلقا ) أي سواء خفي إعراب الاسم ( اسم الحرف الناسخ ) أم ظهر ، خلافا للكسائي في إجازته الرفع قبله مطلقا ،

<sup>١</sup> - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك أبي عبد الله جمال الدين ٦٧٢هـ- ت محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي - ٦٦/١

<sup>٢</sup> - اختصت لكن بحكم الجواز مع ( إن وأن ) دون سائر الأخوات لأن فيها معنى الاستدراك ، وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف فجاز أن يعطف على موضعها ك ( إن ) ، ولأن ( إن ) إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء بخلاف ( كأن - ليت - لعل ) ... انظر شرح المفصل لابن يعيش ( ٦٤٣هـ ) قدم له إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية ط ١ ٥٤١/٤

<sup>٣</sup> - يقول سيبويه تحت ما أسماه ( هذا باب ما يكون محمولا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء ) فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريف وعمرو ، وإن زيدا منطلق وسعيد ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين أحدهما حسن والآخر ضعيف أما

نحو : إن زيدا وعمرو قاتمان ، و إنك وزيد ذاهبان ولا يشترط الكسائي خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء الذي يشترط لجواز العطف على اسم الحرف الناسخ بالرفع خفاء إعراب ذلك الاسم حيث يجوز عنده : إنك وزيد ذاهبان ولا يجوز : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، ( وإن تُوهَم ما رأيناه ، قدر تأخير المعطوف وعلى ذلك حمل سيبويه قوله تعالى : [ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ]

فالتقدير عنده : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك أي تقدير خبر محذوف قبل العطف بالاسم المرفوع والتقدير ( إن الذين آمنوا فرحون والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن ... الآية<sup>١</sup> ) ويمكن إجمال عناصر المسألة التي فصلها أبو حيان في ( إرتشاف الضرب ) على النحو التالي :

وإن كان الناسخ إن، فاتفقوا على جواز الرفع في المعطوف، إذا كان بعد الخبر نحو: إن زيدا قائم وعمرو، واختلفوا إذا كان قبل الخبر، فأجازه مطلقا قبل الخبر الكسائي وأبو الحسن، وهشام، وروى ذلك عن الخليل إذا أفرد الخبر، وأجازه الفراء بشرط بناء الاسم، هذا النص عن الفراء، وابن مالك يقول عنه: بشرط خفاء إعراب الاسم، فيندرج فيه المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، ويحتاج إلى نقل مذهب الفراء في ذلك، وأما على ماذا يرفع، فمن أجاز الرفع قبل الخبر، فعلى موضع اسم (إن)، ومن أجاز به بعد الخبر، فمذهب سيبويه، والجرمي، واختاره أصحابنا أنه مرفوع على

الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء ؛ لأن معنى إن زيدا منطلق ( زيد منطلق ) و(إن) دخلت توكيدا، وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمرة في ( المنطلق - الظريف ) ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو عمرو ، وإن زيدا ظريف هو وعمرو ... انتهى كلام سيبويه

الكتاب ت عبد السلام هارون عالم الكتب ١٤٤/٢

١ - المائدة ٦٩

٢ - المساعد على تسهيل النحو لابن عقيل - ت محمد محمد كامل بركات ٣٣٥/١-٣٣٦

الابتداء، والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه، ويتعين ذلك فيه، وذهب أبو الحسن، والمبرد، وأبو بكر، والفارسي، إلى أنه معطوف على الموضع، فقبل موضع اسم إن، وقبل على موضع إن واسمها، ونقل النحاس عن الفراء، والطوال إنه إنما يرتفع الثاني بالعطف على المضمرة المستتر في فعل الأول، ومن قال بشيء من هذه الأقوال الثلاثة لم يمنع القول بالابتداء<sup>١</sup>

### مآخذ أبي حيان على نص ابن مالك :

ناقش الشيخ<sup>٢</sup> المصنف في كلامه من وجهين :

١- قول ابن مالك : " رفع المعطوف على اسم إن" واسم إن منصوب فكيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب !!؟

٢- قوله : " بإجماع " أي ما حكاه ابن مالك من الإجماع على جواز العطف على اسم إن بالرفع بعد تمام الخبر ، حيث يرى أبو حيان أن حكاية الإجماع ليست صحيحة بل العطف على موضع اسم إن فيه خلاف ، والصحيح أن ذلك لا يجوز ، والرفع إنما هو على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه<sup>٣</sup> ، ويتساءل أبو حيان معاجبا: كيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب وقد صرح في ألفيته بأن المرفوع هو بالعطف على منصوب اسم إن ، قال فيها ( الألفية ) : وجانز رفعك معطوفا على ... منصوب "إن" بعد أن تستكملا<sup>٤</sup>

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد - مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٢ - عندما يذكر ناظر الجيش أبا حيان يشير إليه بلقب الشيخ تأدبا منه كون ناظر الجيش أحد تلامذة أبي حيان

٣ - تمهيد القواعد ١٣٩٦ بتصريف

٤ - البيت من الألفية انظر شرح ابن عقيل

ويقترح أبوحيان لإصلاح عبارة ابن مالك فيقول : " وإصلاحه أن يقول : على اسم إن ولكن باعتبار الموضع أو يقول : على موضع اسم إن ولكن <sup>١</sup>

٢- المأخذ الثاني من أبي حيان على نص ابن مالك حكاية الإجماع على جواز العطف بالرفع على موضع اسم إن ، والصحيح - من وجهة نظر أبي حيان - أن الأمر على خلاف بين النحاة فلا إجماع فيه والصحيح أن ذلك لا يجوز وإنما الرفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه ويؤكد أبو حيان أن ذلك هو المتفهم من كلام سيبويه <sup>٢</sup>

وقد نقلت كلام سيبويه في الحاشية لأؤكد خلاف ما رآه أبو حيان؛ إذ الواضح هنا أن المعطوف عليه في أول وجهي الرفع عند سيبويه عطف على موضع الابتداء لـ(إن) واسمها ، وليس المقصود بالابتداء الاسم المعطوف كما فهمها أبو حيان ، فارتفاع عمرو في قولنا ( إن زيد منطلق وعمرو ) عند سيبويه على العطف على موضع (إن واسمها ) وموضعها الابتداء ، بينما فهم أبو حيان الابتداء على أن الواو استثنائية وعمرو رفع على الابتداء وليس هذا المتفهم من كلام سيبويه كما زعم أبو حيان ، وثمة الكثير من الأدلة على أن المعطوف المرفوع على اسم إن ولكن بعد تمام الخبر هو من قبيل عطف المفردات لا الجمل كما يرى سيبويه ، من ذلك ما ذكره المبرد : " أن تحمل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت : إن زيدا منطلق

<sup>١</sup> - انظر التذييل والتكميل ١٨٤/٥

<sup>٢</sup> - يعني قول سيبويه : " فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريف وعمرو ، وإن زيدا منطلق وسعيد ، وعمرو وسعيد يرتفعان من وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف فأما الوجه الحسن : فإن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى ( إن زيدا منطلق ) ( زيد منطلق ) و ( إن ) دخلت تأكيدا ، كأنه قال زيد منطلق وعمرو ، وفي القرآن مثله : ( إن الله برئ من المشركين ورسوله ) وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولا على الاسم المضممر في ( المنطلق - الظريف ) فإذا أراد ذلك فأحسنه أن تقول : إن زيدا منطلق هو وعمرو وإن زيدا ظريف هو وسعيد .. انظر الكتاب - سيبويه - ت عبد السلام هارون - عالم الكتب ١٤٤/٢

وعمره فمعناه : زيد منطلق فرددته على الموضع ، ومثل هذا قول العرب : ( لست بقائم ولا قاعدا ) وقول الشاعر :

( فلسنا بالجبال ولا الحديد )<sup>١</sup>

ونص عليه الجرمي في ( الفرخ ) وإليه ذهب أصحابنا<sup>٢</sup>

### معارضات ناظر الجيش أبا حيان :

عارض ناظر الجيش أبا حيان في مأخذه على نص ابن مالك قائلا :

" الجواب عن هاتين المناقشتين في غاية الظهور ، فأما الأولى : فإن العطف على اسم له محل يصح فيه أن يقال : عطف عليه باعتبار لفظه ، وعطف عليه باعتبار محله ، وفي كلتا الحالتين يقال عطف الاسم ويطلق القول ، وكيف يتخيل أن مرفوعا معطوف على منصوب؟! أعني على لفظه!!<sup>٣</sup> يعني أن مقصود ابن مالك من قوله : "يجوز رفع المعطوف على اسم (إن ولكن) محلّ اسم إن ولكن ، وإنما صح ذلك

في إطلاق القول ، حيث إن محلها الرفع قبل دخول (إن ولكن) على الاسم

وأما الثانية : فإن قوله ( بإجماع ) يتعلق بقوله ( يجوز الرفع ) لا بقوله ( المعطوف على اسم إن ) ، وكيف يُتوهم ذلك في المصنف مع قوله : ( وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات- كما ظن بعضهم - بل هو من عطف الجمل ، وهو قول الجمهور ، وجعل كونه من عطف المفردات هو قول بعضهم ، فكيف ينسب إليه بعد هذا أنه يدعي أنه معطوف على اسم إن بالإجماع؟! ؛ لأنه إذا كان معطوفا على اسم ( إن ) كان من عطف المفرد على المفرد بلا شك<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> - الكامل - المبرد ٢٠٢/٣

<sup>٢</sup> - يقصد ب ( أصحابنا ) : شرح الجزولية لأبي علي الشلوبين ص ٧٩٠ ، وللأبدي

ص ١١٠٢ ، وللورقي ٥٢٧/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ص ٢٢٠ ، ولابن أبي الربيع ص ٧٩٣

ينظر حاشية التذييل رقم ( ٥ ) ١٨٤/٥

<sup>٣</sup> - تمهيد القواعد ١٣٩٦/٣

<sup>٤</sup> - تمهيد القواعد ١٣٩٧/٣

## تفصيل المسألة :

العطف على اسم ( إن - لكن ) بالرفع بعد تمام الخبر نحو : ( إن زيدا منطلق وعمرو ) جائز، بيد أن الأصل الذي لا يحتاج التنبيه إليه هو ( العطف بالنصب ) على اسم إن، ولا فرق بين ( إن ) وأخواتها ، ولا بين وقوعه قبل الخبر ووقوعه بعده ، فلك أن تقول : إن زيدا منطلق وعمرا منطلقان ، ومثاله قوله تعالى: { إن المسلمين والمسلمات ... الآية }<sup>١</sup> أو ليت زيدا منطلق وعمرا ومثاله قول الشاعر ( إن الربيع الجودا )<sup>٢</sup>

أما العطف على اسم إن بالرفع قبل الخبر فلم يجز فيه إلا النصب عند الجمهور ، ذكر الأشموني في كتابه ( منار الهدى في بيان والوقف والابتدا ) معرض حديثه عن قراءة { إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب }<sup>٣</sup> رفع ( علام ) على الاستئناف أي ( هو علام ) أو نصب على المدح وليس بوقف إن رفع نعنا على موضع اسم ( إن ) وقد رد الناس هذا المذهب ( وهو مذهب سيبويه ) أعني : جواز الرفع عطا على محل اسم إن مطلقا ، أعني قبل الخبر وبعده ، وفي المسألة أربعة مذاهب :

- ١- مذهب المحققين : المنع مطلقا ( أي منع العطف بالرفع على اسم ، سواء قبل مجيء الخبر أم بعد مجيئه )
- ٢- مذهب التفصيل: قبل الخبر يمتنع وبعده يجوز
- ٣- مذهب الفراء : إن خفي إعراب الاسم ( اسم إن ) جاز لزوال الكراهة اللفظية وسمع ( إنك وزيدٌ ذهبان )

١ - الأحزاب ٣٥

٢ - يعني قول رؤية بن الحجاج من الرجز

إن الربيع الجودا والخريف ... يدا أبي العباس والسيوفا ... انظر الكتاب ١٤٥/٢

٣ - سورة سبأ ٤٨

مذهب الكسائي : جواز العطف بالرفع مطلقا سواء قبل مجيء الخبر أم بعد مجيئه ،  
ظهر إعراب الاسم أم لم يظهر<sup>١</sup>

وليس ( بالحق ) وقفا إن جعل ( علام ) بدلا من الضمير في ( يقذف ) ، أو جعل خبرا  
ثانيا أو بدلا من الموضع في قوله ( إن ري )<sup>٢</sup> والحق أن العطف على اسم إن  
بالرفع بعد مجيء الخبر وقبله قد جاء في القرآن الكريم ، أما ورود العطف بالرفع  
على اسم إن بعد تمام الخبر فمنه قوله تعالى : ( إن الله بريء من المشركين  
ورسوله )<sup>٣</sup> قرئت هذه الآية بوجهي الرفع والنصب في ( رسوله ) ومثل ما يحمل على  
الموضع قوله :

معاوي إننا بشر فاسجع...فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>٤</sup>

وقال الآخر :

ألا حيّ ندماني عميرين عامرٍ...إذا ما تلاقينا في اليوم أو غدا<sup>٥</sup>

والوجه الآخر في الرفع - من نحو : إن زيدا منطلق وعمرو - أن يكون محمولا  
على المضمرة في ( منطلق ) وهذا ابعده الوجهين إلا أن تؤكد فيكون وجهها جيدا  
مختارا نحو : إن زيدا منطلق هو و عمرو<sup>٦</sup>

٥- انظر ( منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ) - أحمد بن عبد الكريم الأشموني المصري  
الشافعي المتوفى ١١٠٠هـ - ت عبد الرحيم الطرهوني - دار الحديث القاهرة ١٧٦/٢-١٧٧

٢ - تفسير الطبري - ت أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة ٤١٨/٢٠

٣ - سورة التوبة ٣

٤ البيت لعقيبة الأسدي ، ونصب ( الحديد ) حملا على موضع ( بالجبال ) لأن موضعها النصب  
لأنها خبر ليس انظر الإنصاف شاهد رقم ( ٢٠٧ ) ص ٢٧٢

٥ البيت لكعب بن جعيل . الشاهد قوله ( أو غدا ) جاء به منصوبا تبعا لمحل ( من اليوم ) ،

الكتاب ٣٥/١ ، والإنصاف ٣٣٥

٦ المقتضب لأبي العباس المبرد ( ٢٨٥ ) - ت محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب - أربعة

أجزاء - ١١٢/٤

والملاحظ هنا نقل المبرد عن سيبويه دون الإشارة إليه <sup>١</sup> ( تقول إن زيدا منطلق وعمرا، وإن شئت (وعمرؤ) فأما الرفع فمن وجهين ، والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال :

إن الربيع الجودا والخريفا... يدا أبي العباس والصيوففا <sup>٢</sup>

وهذا وجه الكلام ومجراه، لأنك عطفت شيئا على شيء وكان مثله ، أحد وجهي الرفع ، وهو الأجود منهما أن تحمله على موضع إن ، لأن موضعها الابتداء فإذا قلت : إن زيدا منطلق ، فمعناه ( زيد منطلق ) ومثل ( إن ) في هذا الباب ( لكن ) الثقيلة ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، ومثله ( خشنت بصدرة وصدر زيد ) وعلى هذا - إشارة إلى العطف على الموضع - قراءة من قرأ : ( فأصدق وأكن من الصالحين ) <sup>٣</sup> حمله على الموضع ولم يحمله على ما عمل فيه <sup>٤</sup> ، أما العطف بالرفع على اسم ( إن - لكن ) قبل مجيء الخبر فقد ورد في القرآن الكريم وتعرض له سيبويه حين تصدى لقوله تعالى : [ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ] <sup>٥</sup> قال سيبويه وأما قوله ( الصابئون ) فعلى التقديم التأخير كأنه ابتداء والصابئون بعد ما مضى من الخبر قال الشاعر :

<sup>١</sup> - عبارة سيبويه ( ...وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمرة في ) المنطلق والظريف ) ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو، وإن زيدا ظريف هو وعمرو) الكتاب ١٤٤/٢

<sup>٢</sup> البيت لرؤية بن الحجاج الشاهد اتباع الصيوف للربيع ولو رفع حملا على الموضع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز انظر الكتاب ١٤٥/٢

<sup>٣</sup> سورة المنافقون ١٠..قرأ ابن عمرو وابن محيصن (و أكون) عطفاً على (فأصدق) وقرأ الباقر ( وأكن) بالجزم عطفاً على موضع الفاء لأن قوله ( فأصدق ) لو لم تكن الفاء لكان مجزوماً ..انظر تفسير القرطبي آية ١٠ سورة المنافقون

<sup>٤</sup> المقتضب ١١١/٤

<sup>٥</sup> المائدة ٦٩



### وإلا فاعلموا أمّا وأنتم بغاة.... ما بقينا في شقاق<sup>١</sup>

قال أبو سعيد السيرافي: قد ذكر بعض النحويين أن الغلط إنما وقع في ( إنهم أجمعون ) وجعل ( إنك وزيدٌ ذهابان ) في معنى ( أنت وزيد ذهابان ) وفي مذهب الكوفيين ( إنك وزيدٌ ذهابان ) جائز لا غلط فيه، أما المسائي فإنه يجيز ذلك فيما ظهر فيه عمل وفيما لم يظهر فيه كقولك : إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك وعمرو قائمان ، وأما الفراء فإنه يجيز فيما لم يتبين فيه عمل إن كقوله: إنني وزيد ذهابان ، ولا يجيزه فيما يتبين فيه عمل إن<sup>٢</sup> وعليه يمكن تفسير الرفع في الآية الكريمة دون الولوج إلى غابة التأويلات والتقديرية التي لا تقوم عليها قرائن تعضدها أو حاجة دلالية تدعو إليها ، حيث إن رأي الفراء - يرحمه الله - يجيز العطف بالرفع على اسم إن قبل تمام الط بشرط خفاء العلامة الإعرابية لاسم إن ، وهو ما يتحقق في الآية الكريمة ف ( الذين ) - وهو اسم إن - مبني ، وقد تكرر ثانية بالعطف ، ثم جاء المعروف المرفوع ( الصابئون ) مثلوا باسم مقصور لا تظهر عليه العلامة ( النصارى ) ، لذا فرغ ( الصابئون ) جائز على مذهب الفراء دون الحاجة لجيوش التأويلات والتقديرية التي ساقها سيبويه وأمنّ عليها المصريون من بعده

### مراجعة لأبي البقاء العكبري :

وقد زعم أبو البقاء العكبري أن مذهب الفراء : إذا لم يظهر فيه الإعراب جاز العطف بالرفع كقولك : ( إن زيدا ونحن قائمون ) وقد أصاب في بيان المذهب لكنه أخطأ في التمثيل، لأن مقصود الفراء ب ( خفاء الإعراب ) اسم إن ، وليس مقصوده خفاء إعراب الاسم المعطوف كما مثل<sup>٣</sup> ، وقد خرّج العكبري الرفع في ( الصابئون )

<sup>١</sup> البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ وابن يعيش ٧٠/٨ والإنصاف ١٩٠

<sup>٢</sup> شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي (٣٦٨) - ت أحمد حسن مهدي - على سيد علي - دار الكتب ط ١ ٤٨٢/٢

<sup>٣</sup> - التبيين إلى مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - أبو البقاء العكبري ( ٦١٦ ) - ت عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - ٣٤١/١

أحدها: أن ( الصابئون ) معطوف على الضمير في ( آمنوا ) و ( هادوا ) والجيد أن يكون عطا على الضمير في آمنوا أو ويكون ( الذين هادوا ) قائما مقام التوكيد والتقدير ( إن الذين آمنوا هم والصابئون والذين هادوا هم والصابئون ) وسد العطف مسد التوكيد ، والوجه الثاني : أن (الصابئون) في نية التأخير ، و ( لا يحزنون ) خبر لما قبله ، أي ( لا يحزنون ، وكذلك الصابئون ) وإن شئت جعلت ( لا خوف عليهم ) خبرا للصابئين ، وخبر ما قبله محذوف ويشهد لذلك قول الشاعر :

نحن بما عدنا وانت بما ... عندك راض والرأي مختلف<sup>١</sup>

والتقدير نحن راضون ، ولو وقع في النثر مثل ذلك جاز حتى لو قلت: إن زيدا وعمرو قائم ، جائز ويكون قائم خبر إن وخبر عمرو محذوف لدلالة خبر الأول عليه وإن شئت عكست<sup>٢</sup>

هذا وقد عارض ابن الشجري في ( أماليه ) القول بجواز العطف بالرفع على اسم إن قبل تمام الخبر رغم ورود السماع به موضعا أن العطف بالنصب هو الصحيح يقول الشجري :

: إنك إذا عطفت على اسم «إن» قبل الخبر، لم يجز في المعطوف إلا النَّصب، نحو إن زيدا وعمرا منطلقان، ولا يجوز أن ترفع المعطوف حملا على موضع إنَّ واسمها؛ لأنَّ موضعهما رفع بالابتداء، فتقول: إنَّ زيدا وعمرو منطلقان؛ لأن قولك: عمرو رفع بالابتداء، ومنطلقان خبر عنه وعن اسم إنَّ، فقد أعملت في الخبر عاملين: الابتداء وإنَّ، وغير جائز أن يعمل في اسم عاملان، وإن لم تتنَّ الخبر فقلت: إنَّ زيدا وعمرو منطلق، ففي ذلك قولان: أحدهما أن يكون خبر إنَّ محذوفا، دلَّ عليه الخبر المذكور، فالتقدير: إنَّ زيدا منطلق وعمرو منطلق، وإلى هذا ذهب أبو

<sup>١</sup> هذا البيت نسبه ابن هشام للخمى وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس ونسبه غيرهما إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية وهو الصواب وهو من قصيدة له مطلعها  
رد الخليط الجمال فانصرفوا ... ماذا عليهم لو أنهم وقفوا انظر المساعد لابن عقيل الهمداني

٢٤٤/١

<sup>٢</sup> التبيين للعكبري ٣٤٥/١

الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرّد. والآخر قول سيبويه ، وهو أن يكون الخبر المذكور خبر إنّ، وخبر المعطوف محذوفاً، فالتقدير: إنّ زيدا منطلق وعمره كذلك. فالتقدير في الآية على المذهب الأول: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله-أى من آمن منهم بالله-واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، [والصابئون والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم] فحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه.

وعلى المذهب الآخر، وهو أن يكون الخبر المذكور خبر إنّ، وخبر الصابئين والنصارى محذوفاً، كأنه قيل: والصابئون والنصارى كذلك<sup>١</sup>

### آراء العلماء المحدثين في المسألة :

الحق إن رأي الفراء- قد لاقى استحسان جمع من العلماء المحدثين إذ يعضده السماع ويقويه حسن الاستدلال.

### رأي الدكتور شوقي ضيف :

يقول الدكتور شوقي ضيف : قد مر بنا أن الفراء لا يجيز العطف على اسم إن بالرفع إلا إذا كان اسمها غيرها غير واضح الإعراب كأن يكون مبنياً على نحو ما في الآية الكريمة : [إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون] يقول الفراء : عطف ( الصابئون) على الذين لأنها حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه أي أنه مبني لا يتغير آخره ، فلما كان إعرابه واحداً ، وكان نصب ( إن) ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على الخبر جاز رفع الصابئين<sup>٢</sup> وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا :

<sup>١</sup> - أمالي ابن الشجري- ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)  
ت الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - ط ١ ١٧٦/٣-١٧٧

<sup>٢</sup> - المائدة ٦٩

<sup>٣</sup> - انظر معاني القرآن الفراء (٢٠٧) - عالم الكتب ١/٣١٠-٣١١

فمن يك أمسى بالمدينة رحله...فإني وقيار بها لغريب<sup>١</sup> ، وليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إن عمرا وزيد قائمان) ، لأن (وقيار) قد عطف على اسم مكني (يريد الضمير) والمكني لا إعراب له فسهل ذلك كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (والصابئون) ، وأخذ الفراء يسوق بعضا مما ورد في السماع من جواز العطف بالرفع على اسم إن إذا خفي إعرابه، تأكيدا لمذهبه ومن ذلك :

والإ فاعلموا أنا وأنتم.....بغاة ما حيننا في شقاق<sup>٢</sup>  
وقول الآخر :

يا ليتني وهما تخلو بمنزلة .... حتى نرى بعضنا ونأترف<sup>٣</sup>

**الأستاذ عباس حسن يتعجب من لي عنق النص القرآني بالتأويلات :**

بعد أن ساق الشواهد المختلفة من السماع الذي يؤيد جواز العطف بالرفع على اسم إن سواء قبل تمام الخبر أم بعد تمامه أخذ يهاجم النحاة -يقصد نحاة البصرة - قائلا :

" كيف يقبلون أن تؤول الآية - بغير داع لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفا صريحا يساير الآية، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه؟ ولم التحل في الأمثلة العربية الأخرى - وهي كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح؟

<sup>١</sup> - من أبيات لضابئ بن الحارث البرجمي ة قالها في سجن بالمدينة على عهد عثمان ، أخذه لقتفه المحصنات ، وقيار فرسه، وفي نوادر أبي زيد ، أنه اسم جملة ، انظر الخزانة ٣١٥/٤ ، والكتاب ٢٩٠/١ ،

<sup>٢</sup> البيت لبشر بن خازم الأسدي الخزانة ٣١٥/٤ والكتاب ٢٩٠/١

<sup>٣</sup> البيت هو ما أورده الفراء ، وليس كما ذكر الدكتور شوقي ضيف بالبيتتي وأنت يا لميس...بيلد ليس به أنيس

ولعل الدكتور شوقي ضيف أورده على سبيل تعضيد الرأي وليس نقلا عن الفراء

المدارس النحوية - شوقي ضيف - دار المعارف ٢٠٨/١

وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحا بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير يطرأ على ظاهره؟

ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثلة المسموعة التي تخالف قاعدتهم، أما الأمثلة التي هي من كلام المحدثين ففاسدة - في رأيهم - فسادا ذاتيا، فلا يجوز قبولها، ولا التماس التأويل فيها. وهم يؤولون المرفوع في الأمثلة السالفة وأشباهاها بما نعتبره حكما عاما صحيحا في ذاته، لا يحتاج لتأويل<sup>١</sup>

وقد أشار الدكتور محمود حمدي زقزوق في كتابه ( حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين ) إلى نكتة بلاغية تلمح من الاختلاف في الحركة الإعرابية في رفع ( الصابئون ) فقال :

إن مخالفة إعراب " الصابئون " عما قبلها سواء كانت مقدمة من تأخير على رأى الجمهور أو غير مقدمة على رأى الإمام الشوكاني وآخرين (٨) وعما بعدها إن قدرنا " والنصارى " معطوفاً على " إن الذين آمنوا والذين هادوا، بأن هذه المخالفة لمحة بلاغية رائعة؛ تشير إلى وجود فرق كبير بين هذه الطوائف الأربع:

- الذين آمنوا.- الذين هادوا.- النصارى.- (الصابئون).

فالطوائف الثلاث الأولى يربط بينها رابط قوى هو أن كل طائفة منها لها كتاب ورسول من عند الله عز وجل.

...أما الصابئون، فليس لهم كتاب ولا رسول، وهم على ضلال مطبق لا ذرة من هداية فيه.<sup>٢</sup>

١ - النحو الوافي - عباس حسن - الناشر: دار المعارف الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة عدد الأجزاء: ٤

٦٦٩/١،

٢ - حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين - د محمود حمدي زقزوق وآخرون - المجلس الأعلى

للشؤون الإسلامية شعبة رقم ١٢

**تعقيب:**

من خلال هذا العرض يتضح لنا أن مسألة ( العطف على اسم إن بالرفع ) قبل تمام الخبر جائز بشرط خفاء إعراب اسم الحرف الناسخ فلا يحتمل العلامة الإعرابية وهذا الحكم يشمل إنْ ، وباقي أخواتها، وليس مقتصرًا على ( إنْ - لكنْ ) كما ذهب البصريون ، وهذا الحكم هو ما ذهب إليه الفراء وهو يتسق مع ما ورد في السماع ، سواء من القرآن أم الشعر أم كلام العرب ، وعليه فيجوز لنا في كلامنا الدارج أن نقول ( إنني و يوسف مجتهدان ، وليتني و محمد حاضران ) ، دون الحاجة إلى تقدير محذوف ، وبه يستقيم تخريج الرفع ل ( الصابئون ) في الآية الكريمة<sup>١</sup> ، أما العطف بالرفع بعد مجيء الخبر فجائز ، لكنه من قبيل عطف الجمل لا عطف المفردات كما ذهب ابن مالك<sup>٢</sup> و تبعه ناظر الجيش<sup>٣</sup> وخالفهما أبوحيان ، قالوا للاستئناف لا للعطف واعتبارها معطوفة على محل اسم إن ولكن ، حيث إن محلها الرفع كما ذهب سيبويه<sup>٤</sup> وهو قول يضعف من قيمة العامل ( إنْ - لكنْ ) . هذا العامل الذي طالما أكد سيبويه لى أهميته في درس النحوي وفي توجيه المعنى المراد للمتكلم<sup>٥</sup> ، فالابتداء ينتفى حكمه بدخول عوامل النصب عليه ولا يصح معه العطف باعتبار محله إلا في استئناف الكلام

<sup>١</sup> المائدة ٦٩

<sup>٢</sup> - انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك أبي عبد الله جمال الدين ٦٧٢هـ - ت محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي - ٦٦/١

<sup>٣</sup> - أنظر تمهيد القواعد ١٣٩٦/٣

<sup>٤</sup> - الكتاب ١٤٤/٢

<sup>٥</sup> - يمكن بيان أثر نظرية العامل عند سيبويه من خلال جل أبواب الكتاب من ذلك مثلا حديثه عن العامل المضممر : ( وقال امرؤ القيس فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ... ولم أطلب قليلًا من المال ، فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيًا ، ولو لم يرد ذلك ونص فسد المعنى ) الكتاب ٧٩/١

فقلنا : إن زيда حاضر ومحمد .

الواو هنا استئنافية ، ومحمد مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة الأول عليه وتقديره ( حاضر ) أو ( كذلك ) أما أن نقول - كما ذهب سيبويه - : محمد معطوف على محل اسم إن ، فمحل الابتداء قبل دخول ( إن ) ..أعتقد أن التخريج الأول أيسر وأكثر دقة واتساقا مع دلالة الجملة التي أراد منشئها تأكيد صدرها والعطف عليه دون حشو أوإطناب فحذف ما يعتقد عدم الحاجة له ..

أما الرد على مأخذي أبي حيان على ابن مالك حول العطف بالرفع على اسم إن المنصوب ، وأنه لا يصح وإنما الصواب أن يقول العطف بالرفع على محل اسم إن، فإن رد ناظر الجيش يبدو مقنعا لأن ابن مالك إنما أراد مطلق العطف ، والخلاف ظاهري لأن ثمة اتفاقا بين ابن مالك وناظر الجيش من جهة وأبي حيان من جهة أخرى على أن العطف بالرفع يكون على محل( اسم إن ولكن ) وهو مذهب سيبويه ، كذا المأخذ الآخر ( وهو حكاية ابن مالك الإجماع على رفع الاسم المعطوف على اسم إن ) إذ رد ناظر الجيش بأن قوله ( بإجماع ) يتعلق بقوله ( يجوز الرفع ) لا بقوله ( المعطوف على اسم إن ) ، وكيف يُتوهم ذلك في المصنف مع قوله : ( وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات- كما ظن بعضهم - بل هو من عطف الجمل ، وهو قول الجمهور ، وجعل كونه من عطف المفردات هو قول بعضهم ، فكيف ينسب إليه بعد هذا أنه يدعي أنه معطوف على اسم إن بالإجماع؟! ؛ لأنه إذا كان معطوفا على اسم( إن ) كان من عطف المفرد على المفرد بلا شك<sup>1</sup>

وهو أيضا خلاف لا يتعلق بجوهر المسألة ؛ فكلاهما ( ابن مالك وأبو حيان ) يتفقان على جواز العطف بالرفع بعد تمام الخبر وهو مذهب الجمهور ،

<sup>1</sup> - تمهيد القواعد ٣/١٣٩٧

أنه عطف جمل أما العطف بالنصب فهو من عطف المفردات . والرأي  
الذي أرجحه هو ما ذهب إليه الفراء وسبقت الإشارة إليه<sup>1</sup>

الباحث / هشام عبد السلام محمد عبد اللطيف ( باحث دكتوراه -كلية آداب جامعة  
الفيوم)

---

<sup>1</sup> - انظر معاني القرآن الفراء ( ٢٠٧ ) - عالم الكتب ١/٣١٠-٣١١